

أوزاكي، كونيكو (اليابان)

[الأصل بالإنكليزية]

بيان المؤهلات

بيان مقدم وفقاً للفقرة ٤ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والفقرة ٦ من قرار جمعية الدول الأطراف (ICC-ASP/3/Res.6) المتعلق بإجراء ترشيح وانتخاب قضاة المحكمة الجنائية الدولية.

(أ) إن الأستاذة كونيكو أوزاكي، المرشحة اليابانية لمنصب قاض بالمحكمة، شخص يتمتع بخلق عال وبالحيادية والتزاهة وهي تملك المؤهلات اللازمة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية.

والأستاذة كونيكو أوزاكي من أبرز الدبلوماسيين اليابانيين ذوي الخبرة بالقوانين الدولية والقوانين الجنائية الدولية. التحقت بوزارة الشؤون الخارجية اليابانية في ١٩٧٩، وتولت مختلف المناصب المهمة التي تنطوي على العمل القانوني طوال مسارها الوظيفي في السلك الدبلوماسي. لقد شاركت وأسهمت في عمليات المفاوضات بشأن مختلف المعاهدات والاتفاقيات والتصديق عليها، وفي مراحل تنفيذها، في مجالات الجريمة الدولية، وحقوق الإنسان، والإرهاب، والبيئة، وعدم انتشار الأسلحة النووية، من جملة أمور أخرى. عندما كانت تعمل في بعثة اليابان الدائمة لدى الأمم المتحدة، كانت مكلفة أساساً بالمسائل التي تُناقشها اللجنة السادسة (الشؤون القانونية) التابعة للجمعية العامة، وقد انشغلت وبصورة مكثفة في عمليات وضع القوانين الدولية.

وإضافة إلى مسارها الوظيفي في السلك الدبلوماسي، في وزارة العدل، فقد شاركت الأستاذة أوزاكي مشاركة مكثفة في تحرير وتطبيق القوانين الوطنية بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات، والجريمة المنظمة، وغسل الأموال، والإرهاب والهجرة غير القانونية، وذلك بوصفها متخصصة تابعة لمكتب الشؤون الجنائية. شاركت أيضاً بنشاط في المفاوضات المتعلقة بالجريمة بصفتها عضواً في الوفد الياباني. وقد تجسد الاعتراف الواسع بحبرتها ومعرفتها في مجال القانون الجنائي الدولي في تعيينها سنة ٢٠٠٦ مديرة شعبة شؤون المعاهدات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وظلت في هذا المنصب حتى عام ٢٠٠٩. كانت مسؤولياتها في ذلك المنصب تشمل مساعدة الدول في والتصديق على المعاهدات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ ووضع القوانين الوطنية المتعلقة بالمخدرات، والجريمة والإرهاب؛ والمساعدة التقنية بما فيها تعليم وتدريب القضاة والمدعين العامين في البلدان النامية؛ وإنشاء أنظمة سيادة القانون والقوانين الجنائية الوطنية في المناطق التي تعيش حالات ما بعد النزاع.

لقد برهنت الأستاذة أوزاكي على كفاءتها وقدرتها غير العاديتين، وعلى الخلق الرفيع الذي تتحلى به، من خلال الطريقة المتقنة التي اضطلعت من خلالها بهذه الواجبات. وأخذاً بعين الاعتبار هذه الانجازات التي قامت بها الأستاذة أوزاكي، فإن تعيينها مرشحة يابانية لشغل منصب قاض بالمحكمة قد اقترح أثناء اجتماع عقده الحكومة وتقرر بعد النظر الدقيق في الإجراء الواجب الإلتباع المنصوص عليه في الفقرة ٤ (أ) '١' من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

(ب) وتعين الأستاذة أوزاكي مرشحة يابانية لمنصب قاض لإدراجها في القائمة بآء وذلك لأغراض الفقرة ٥ من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي.

وشاركت الأستاذة أوزاكي مشاركة كثيفة في مجالات القانون الدولي ذات الصلة، مثل في المجالات ذات الصلة بالقانون الدولي مثل القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وتمتع بحبرة طويلة وبأهلية في هذه المجالات. بوصفها مديرة شعبة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، كانت مكلفة بإعداد التصديق على اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية وتنفيذها، من بين أمور أخرى، وكانت تترأس الوفد الياباني أثناء الاجتماعات المتعلقة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وبصفتها مديرة شعبة شؤون اللاجئين في وزارة العدل، كانت أيضاً مسؤولة عن معالجة مسألة الاتجار بالبشر والمسائل المتعلقة باللاجئين. والأهم من هذا أنها شاركت مشاركة نشطة، وأسهمت الكثير في عملية التحضير والمفاوضات بشأن إنشاء نظام المحكمة الجنائية الدولية، في نيويورك كما في طوكيو.

إضافة إلى العمل الذي قامت به في الحكومة اليابانية، تتمتع الأستاذة أوزاكي تتمتع الأستاذة أوزاكي بحبرة ثرية بصفتها محامية في الأوساط الأكاديمية، قامت ببحوث، وتدرّس القانون الدولي والقانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية في مختلف الجامعات والمؤسسات. وقد كتبت الكثير في المجالات ذات الصلة ولها العديد من المطبوعات.

(ج) ولدى الأستاذة أوزاكي معرفة جيدة باللغة الإنكليزية وتتحدثها بطلاقة. ولديها معرفة جيدة أيضاً بالفرنسية.

(د) والمعلومات ذات الصلة بالفقرة ٨ (أ) من المادة ٣٦ من نظام روما الأساسي هي التالية: نظراً لأنه لم يبق هناك إلا قاضٍ مرشح واحد على القائمة بآء من آسيا من ضمن القضاة المرشحين، بعد وفاة القاضية فوميكو سايغا. فمن شأن انتخاب الأستاذة أوزاكي بصفتها قاضية جديدة في المحكمة أن يسهم مساهمة قيمة في الحفاظ على التوازن الإقليمي وغيره في تشكيل قضاة المحكمة.

- '١' الأستاذة أوزاكي مؤهلة لتعيينها في أعلى المناصب القضائية في اليابان.
- '٢' الأستاذة أوزاكي مواطنة من رعايا اليابان واليابان عضو في المنطقة الآسيوية.
- '٣' الأستاذة أوزاكي أنثى.

(هـ) وتتمتع الأستاذة أوزاكي بخبرة قانونية فيما يتعلق بمسائل محددة تشمل، على سبيل الذكر لا الحصر، العنف ضد المرأة والطفل. من خلال عملها مديرة شعبة حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية، كانت تشارك في المسائل الجنسانية، وترأست الوفد الياباني أثناء الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين" التي انعقدت في نيويورك في شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٠. وقد عالجت مسألة الاتجار بالبشر في مختلف المناصب التي احتلتها طوال مسارها الوظيفي. كما ساهمت في وضع "الاستراتيجيات والتدابير العملية النموذجية للقضاء على العنف ضد المرأة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية" بوصفها عضوا في الوفد الياباني في لجنة الجريمة في عام ١٩٩٧، وأصبحت مسؤولة عن تنفيذها بوصفها مديرة شعبة شؤون المعاهدات، بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ ٢٠٠٦. وفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تناولت بإسهاب مسألة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية. ويعترف لها المجتمع الدولي بمساهماتها في أنشطة المكتب.

(و) والأستاذة أوزاكي مواطنة يابانية ولا تملك جنسية أية دولة أخرى.
